



خطاب

حضرة صاحب السمو

الشيخ تميم بن حمد آل ثاني

أمير دولة قطر

أمام

الدورة التاسعة والستين

للجمعية العامة للأمم المتحدة

مقر الأمم المتحدة - نيويورك

٢٤ سبتمبر ٢٠١٤

ترجى المراجعة عند الإلقاء

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة.

سعادة الأمين العام للأمم المتحدة.

السيدات والسادة.

يسرني في البداية أن أتوجه بالتهنئة لسعادة السيد/ سام كوتيسا على انتخابه رئيساً للدورة التاسعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، متمنياً له التوفيق والنجاح في مهمته، كما أود أن أشكر سعادة السيد/ جون آش على جهوده خلال رئاسته لأعمال الدورة السابقة، وأشكر سعادة السيد/ بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة، على الجهود التي يبذلها لتعزيز وتفعيل دور الأمم المتحدة.

يأتي انعقاد هذه الدورة في ظل ما تشهده الساحة الدولية من تطورات ومستجدات ترتبط بأمن وسلامة الإنسانية جمعاء، والتي تتطلب قيام الأمم المتحدة بكافة أجهزتها بدورها في حفظ السلم والأمن الدوليين عبر تفعيل الآليات والوسائل التي يتيحها ميثاق الأمم المتحدة، وسبر الوسائل الكافية للحيلولة دون وقوع النزاعات ومعالجة جذورها، والعمل من أجل تسويتها بالطرق السلمية.

إن السلم والأمن الدوليين في العالم لن يتحققا بدون الحوار المستند على مبدأ المساواة والالتزام بأحكام القانون الدولي وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية واحترام مبادئ حقوق الإنسان وحقوق الشعوب.





السيد الرئيس،

تمثل مأساة الشعب السوري التي دخلت عامها الرابع أحد التحديات الكبرى في منطقة الشرق الأوسط وتزداد هذه الكارثة الإنسانية تفاقماً وخطورة في غياب رؤى واضحة لحل هذه الأزمة مع استمرار أعمال القتل والدمار وانتهاكات الحقوق والمعاناة الإنسانية الكبيرة وتشريد وتهجير ما يقارب نصف الشعب السوري، وهو الأمر الذي يحتم على المجتمع الدولي العمل الجاد لوضع حد لإراقة الدماء وعملية تدمير سورية بشكل منهجي من نظامٍ خيّر شعبه بين قبوله أو حرق بلده.

وقد سبق أن حذرنا أن مواصلة النظام الإرهاب وسياسة الإبادة والتهجير وعدم توفير الدعم للثورة السورية حين كانت ثورة مدنية تطالب بالحرية والكرامة، سوف تدفع الكثير من السوريين إلى الدفاع عن النفس، كما حذرنا المجتمع الدولي منذ البداية أنه إذا لم يفعل شيئاً تجاه ما يجري في سوريا فسوف نصل إلى ما وصلنا إليه، وحين دافع الشعب السوري عن نفسه بالسلح طالبنا بدعمه قبل أن يهدم النظام البلد وتتسأ المنظمات المتطرفة، لم توضع أية خطوط حمرة ليقف عندها النظام السوري، ولم يلتفت العالم حتى إلى قتل أطفال سورية ونسائها بالسلح الكيماوي، وإلى قصف أحيائها المأهولة بالبراميل المتفجرة وفي النهاية أصبح الشعب السوري يعيش بين فكي كماشة إرهاب النظام، وإرهاب القوى المتطرفة التي نمت في مستنقع العنف.

وتبقى حرب الإبادة والتهجير المقصود التي يشنها نظام على شعبه هي الجريمة

الكبرى.

وأمام هذا الواقع المرير، على المجتمع الدولي تقديم كافة أوجه المساعدات الإنسانية للشعب السوري داخل سوريا وفي أماكن اللجوء، ونكرر دعوة مجلس الأمن أن يتحمل مسؤوليته القانونية والإنسانية على وجه السرعة ويدعم الشعب السوري ضد الخطرين المحدقين به، خطر إرهاب النظام وجرائم الإبادة الجماعية التي يرتكبها و خطر القوى الإرهابية التي استغلت حالة البؤس والمرارة وغياب الدولة وغياب المجتمع الدولي، وقد ساهم الأول في توليد الثاني.

السيد الرئيس.

تعاني العديد من مناطق العالم من ظاهرة الإرهاب تحت ذرائع وشعارات مختلفة تهدد أمن العالم واستقراره وتعرقل تحقيق التنمية المنشودة، ولا توجد حضارة لم تعرف الإرهاب في العصر الحديث.

ولا شك أن المجتمعات الأكثر تضررا هي المجتمعات التي نبتت فيها هذه النبتة الضارة التي تعادي التنوع والتعددية التي تغني المجتمعات، وفي حالة المجتمعات العربية والإسلامية المتضررة منه، يمس الإرهاب بالأبرياء، ويفقر مجتمعاتنا إذ يحاول أن يحرّمها من التنوع الديني والإنساني، ويطمس المطالب الحقيقية العادلة للشعوب، كما أنه يسيء للدين بتفسيرات تكفيرية سطحية له.

لذا علينا جميعا مضاعفة الجهود لمحاربة هذه الظاهرة أياً كان شكلها أو هدفها أو مصدرها.



السياسية دون إقصاء لأي طرف، وفي هذا الإطار أيضاً يجب دعم ليبيا الشقيقة حتى تجتاز المحنة التي تتعرض لها، عبر السعي الجاد من المجتمع الدولي باحترام إرادة الشعب الليبي وتلبية تطلعاته المشروعة في الأمن والاستقرار من خلال تحقيق مُصالحة تشمل كافة الأطياف الليبية.

وأنا من هذا المنبر أدعو القوى السياسية الليبية كافة إلى اتباع طريق الحوار الوطني للتوصل إلى صيغة النظام الذي يلبي طموحات الشعب الليبي الذي قدم الكثير من أجل حريته.

وفي هذه المناسبة لا يفوتني أن أشير إلى التجربة التونسية الوليدة والتي تبشر بالخير بفضل وعي ووحدة التونسيين وإصرارهم على إنجاز التجربة، على الرغم من محاولات لا تتوقف للتآمر عليها من قبل قوى لا تريد لأية تجربة تعددية في منطقتنا أن تتجح، ولقد شهدنا تجربة ناجحة أخرى لانتقال السلطة سلمياً في اليمن، واستبشرنا خيراً بنتائج الحوار الوطني المشرفة برعاية الأمم المتحدة، وقرار مجلس الأمن الذي يؤكد الالتزام بها وإدانة من يعرقل تنفيذها،

ولكن كما يبدو ثمة قوى النقت في محاولة لإفشال التجربة، فمنها من يعارض أي تغيير أصلاً، ويفضل لو عادت عجلة التاريخ إلى الوراء، ومنها من يقدم الصراع الطائفي والمذهبي والمصالح الفئوية على العدالة والإنصاف والحكم الرشيد لمجمل اليمن، لقد أثبتت التجربة أن استخدام العنف والعمل السياسي من منطلق فئوي طائفي أو مذهبي أو غيره لا يؤدي إلى التغيير نحو نظام حكم أفضل، بل يشكل خطراً على الكيان السياسي نفسه،





